

## التداولية وتحليل الخطاب السيميائي

### في النقد الأدبي المعاصر

#### هامل بن عيسى

##### الجزائر

تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة مركّزات الدرس التداولي في تحليل الخطاب السيميائي للنصوص الأدبية، ليس بوصف التداولية تمثل نظرية، أو منهجا مستقيما بذاته في النقد الأدبي المعاصر، وإنما باعتبارها حقلا معرفيا قائما على شبكة من المفاهيم التي تعنى بمختلف الأعراف اللغوية التقليدية وغير التقليدية والقواعد والقوانين الكلية لاستعمال اللغة، مما يجعل التداولية تشي بانتماء جهازها المفاهيمي إلى حقول معرفية متداخلة، تتلاشى فيها المعالم والحدود.

وتشكل السيميائية واحدا من أبرز الحقول التي تركز في جانب منها، على فكرة الاهتمام بالخطابات في أبعادها التداولية، من منطلق أنها وحدات كلامية مخصصة لأغراض تداولية واتصالية، تفرضها جملة من العمليات الناشئة عن التفاعل بين مستويات مختلفة، ترتبط فيها الوظائف اللغوية بواقع الاستعمال، وفعالية الخطابات. إذ يأخذ فيها المكون التداولي بعين الاعتبار الأنظمة التي يتضمنها استعمال المؤلف لموضوعات لغوية سليمة داخل أوضاع ومقامات محددة(1).

والنص، حجاجيا كان أو وصفيا أو تفسيريا أو سرديا أو مسرحيا.. وضمن أحوال تخاطبية نوعية مخصوصة، يخدم غرضا وظيفيا توصليا، ومن ثم فهو محدد تماما- في السيميائية كما في التداولية- بشبكة من القرائن والشفيفرات المختلفة التي يعتمد عليها المؤلف في إنتاج النصوص والخطابات، منطوقة كانت أم مكتوبة، وهو ما يتيح التمييز بين أنواع متلقيها بناء على مؤشرات وأساليب أدبية معينة، وما إذا كانت هذه النصوص تندرج ضمن جنس بعينه من الأجناس الأدبية أم أنها تخضع لنوع من أنواعه المختلفة، كأدب الأطفال أو أدب النساء أو أدب المقاومة مثلا، أو تحسب على نمط آخر من أنماط الخطابات الشفوية التي تندرج ضمن أشكال التعبير التلفظية العادية.

إن ربط علاقة اللغة كنظام من العلامات السيميائية بظروف الاستعمال، يستوجب فهم الكيفية التي تعمل بها هذه العلامات أثناء العملية التداولية، من حيث هي وحدات معنوية منسوقة، ضمن أحوال تخاطبية يقتضيها السياق والمقام. ولاشك أن مثل هذا التصور، يمكن الدارس من رصد المجالات والعوامل المنتجة للظروف المحيطة بالعمليات المناسبة لاستراتيجيات التخطيط والسياق، للتعامل مع النصوص إنشاء وتداولاً، من خلال منظومة الشيفرات الأولية والثانوية المشتركة بين المؤلف والمتلقي. وذلك في ضوء مبادئ التحليل التداولي السيميائي، وإجراءاته الكشفية. لاسيما وأن للعلامات معاني ودلالات، وأن العلامة-كما ينقل موريس بيكام عن الفرنسيين-"تريد أن تقول شيئاً، ورغم ذلك ليس باستطاعتها أن تقول شيئاً إلا بوجود شخص يستقبلها ويستجيب لما تريد قوله. وما لم تتوفر الاستجابة من جانب شخص ما، لا توجد دلالة أو معنى"(2).

من هنا كان المعنى من أبرز المشكلات، التي تداول عليها فلاسفة اللغة وعلماء اللسان والبلاغيون، منذ أقدم العصور، ولا أظن أنه تم حسمه بشكل نهائي حتى الآن. حيث خضع لعدد يكاد لا يحصى من النظريات اتخذ التفسير فيها اتجاهات ومذاهب شتى، نظرية وإجرائية، نذكر منها على سبيل المثال والاختصار:

#### -التفسير النظري للمعنى:

-الاتجاه المثالي: جعل المعنى حقيقة قائمة بذاتها في عالم الأفكار المجردة والمثل العليا، وإذا ما كان هناك فرق في المعاني، فإنما يرجع ذلك لعلّة وجود هذه المعاني في عالم الجزئيات المتغيرة.  
-الاتجاه الصوري: يجعل المعنى تصوراً ذهنياً قائماً في الذات العارفة، لا يتم الحصول عليه إلا بتجريد الجزئيات المتشابهة من صفات جوهرية مشتركة.  
-الاتجاه الاسمي: يجعل المعنى كائناً في دلالة اللفظ على مسمياته الجزئية، ولا يشترط وجود عالم مثالي أو ذات عارفة.

-الاتجاه التداولي: (وهو ما يهمننا في هذا البحث)، يجعل المعنى قائماً في طريقة استعمال لفظ ما في سياق أو مقام معين. وإذا ما كان هناك تجريد، فإنما يكون لطريقة الاستعمال وليس لخصائص المسميات (3). "فليس للفظ معنى بل إن له تظاهرات في مقامات الكلام وتفاوتها ليس إلا". وهذا الاتجاه يمثل عالم المنطق والرياضيات وفيلسوف البرجماتية الأمريكية شارل سندررس بورس C.S.Peirce الذي حدد الإطار الفلسفي للمبادئ، والأسس الأولى لنظريتي التداولية (4) والسيميائيات في العصر الحديث، للنهوض بالتفسير البرجماتي على أنقاض التفسيرات الميتافيزيقية.

لقد حول "بورس" ، بمذهبه هذا، مجرى البحث في المعنى، من مستوى الفلسفة والتنظير إلى مستوى الإجراء والتداول، من خلال وضع تصور لمنهج يتسم بالصرامة العلمية شكل لاحقا قاعدة أساسية لمناهج البحث اللغوي، ونظرية للمعنى في الفلسفتين التحليلية والظاهرية، في القرن العشرين، وهو ما تبلورت معالمه في نظرية واضحة المعالم، على يد الفيلسوف الأمريكي شارل موريس C.Morris سماها "التداولية" pragmatic من خلال مؤلفه foundations of theory of the signs سنة 1938 ثم عمق هذه النظرية الفيلسوف البريطاني جون أوستين John Austin في كتابه How to do things with words سنة 1962. وقد ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية بـ: Quand dire c'est faire سنة 1970. وقد تجلت مفعولات هذه النظرية، على مستوى البحث، تنظيرا وتطبيقا، وهو ما سنحاول الإشارة إليه، في ما يأتي:

– **التداولية والتفسير السيميائي للمعنى عند بورس:** يتوقف تفسير المعنى عند بورس على نتائج استعمال العلامة، فهو مرتكز بالعقل الذي يدركه وفق بروتوكول رياضي ثلاثي يربط بين العناصر المكونة للعلامة، والتي يدعوها بالماثول، الموضوع، والمؤول، ولا يمكن أن يكون هذا البروتوكول، في نظره، إلا ثلاثيا (5)، إذا ما أريد تحديد العلامة تحديدا منطقيا في تجلياتها المتعددة اللسانية وغير اللسانية وتداولها ضمن نسق سيميائي يحقق وجودها في الزمان والمكان. ذلك أن المنطق في تصور بورس ليس سوى تسمية أخرى للسيميائيات التي يعتبرها نظرية شكلية لدراسة العلامات (6). بحيث لا يقوم فعل العلامة في واقع الاستعمال إلا بناء على "مؤول" يرر صحة إحالة "الماثول" على الموضوع، وبمنحها الصفة العملية، إذ يشكل "المؤول" الركن الركين في تداول العلامة وتأويلها.

ناقش بورس بمقتضى هذا البروتوكول المبادئ العقلية الكامنة، وراء الظواهر السلوكية المنتجة للمعاني والدلالات، على قاعدة أساسية مفادها، أن معنى العلامة يتوقف على نتائجها التداولية، وأن الحكم بأن علامة ما، ذات معنى لا بد أن يأخذ في الاعتبار النتائج التداولية العملية، التي تنتج بالضرورة من صدق هذه العلامة، التي تشكل خلاصة نتائجها معناها الكلي.

إن المعاني وفق هذا التصور، ما هي إلا خطط تجريدية للسلوك العملي والتداولي المتمثل في أفعال الكلام أو في غيرها من السلوكيات السيميائية غير اللغوية. والمعنى إذا لم يؤد فعلا كلاميا سيميائيا، على سبيل المثال، اعتبر معنى زائفا. ويشترط بورس في ذلك أن يكون الفكر الذي يستخدم هذه العلامات فكرا علميا. أما الكيفية التي يفكر بها إله ذو علم حدسي أو لاهوتي، يتجاوز العقل، فهو خارج مجال اهتمام بورس ومقولاته الفينومينولوجية التي ما برح يؤكد من خلالها على: " أن تطور

جهود الباحثين في صياغة الحقائق، التي تصح على كل العلامات التي يستخدمها الفكر العلمي، عبر الرصد التجريدي والاستدلال، تكون علما رصديا مشابها لأي علم وضعي" (7).

من هذا المنظور التداولي، صنف بورس المفسرات أصنافا عديدة، في إطار السيميوطيقا، بوصفها نظرية تبحث في الطبيعة التداولية للعلامة. يهمنها منها المفسر المنطقي، الذي يعرفه بأنه: "المعنى الذي يصل العلامة بموضوعاتها" (8). ويمكن القول بأن تفسير لفظ ما، يكمن في ذكر خصائصه الحسية فحسب. ذلك لأن تدبر الآثار، التي يجوز أن يكون لها نتائج فعلية على الموضوع الذي نفكر فيه، هي فكرتنا على كل الموضوع. وإذا كانت العلامة شيئا متباينا عن موضوعاتها، فلا بد أن يكون هناك، في الفكر أو في التعبير أي في فعل الكلام، تفسير أو حجة أو سياق، يوضح كيف يتم ذلك (9).

وفي الوقت الذي يشدد فيه بورس على صناعة المعنى، فإنه يرفض المساواة بين المعنى والدلالة. إذ إن العلامة في نظره، لا تتضمن معنى، وإنما يظهر هذا الأخير من تفسيرها. وهنا يشير إلى التأويل (المعنى الذي تتخذه العلامة في العملية التداولية) وليس المفسر بشكل مباشر. رغم أن للمفسر حضورا ضمنيا في سيرورة المعنى (10).

وكثيرا ما يذكر بورس العلامة وهو يقصد الممثل، مما جعل بعض المشتغلين على الخطاب السيميائي، يقعون في نوع من الارتباك، في تفسير العلامة *signe*، انطلاقا من تجلياتها في ضوء تمظهرات الممثل *représentamen* كجزء، في شكل منطوق أو مكتوب، لا باعتبارها كلا ذا معنى .

ورغم تأكيد بورس على أن المعنى لا يتحدد، إلا بتفاعل العناصر الثلاثة (الموضوع والممثل والمؤول) التي تشكل مجتمعة العلامة (11)، فإن موريس C.Morris يقترح ثلاثة مستويات للنظر إلى العلامة: المستوى الدلالي، وينظر فيه إلى العلامة في علاقتها بالمدلول. والمستوى التركيبي وينظر فيه إلى مجموع القواعد والمزواجيات التي تحكم علاقة علامة بعلامة أخرى، من جهة، ورصد البيانات الداخلية لدال العلامة من جهة ثانية. أما المستوى التداولي، فخصه للنظر إلى العلامة في ارتباطها بأصولها، وأثر هذه الأصول أو المرجعيات على المتلقي، والعلاقة التي يعقدها هذا الأخير بين العلامة ومنابعها الأصلية (12).

ومن الملاحظ أن الممثل عند بورس، كما فهمه موريس، يشبه الدال عند سوسير، والتأويل شبيه بالمدلول. لكن للتأويل صفة لا توجد في المدلول، وأما لا تكمن إلا في فكر المؤول، حيث تظهر في العملية التداولية، أثناء دورة الخطاب، حين تنتقل العلامة، من طرف إلى طرف آخر. ويقوم هذا الأخير بتوليد معادل لها. وعندئذ، يصبح معنى العلامة (أ) هو العلامة (ب) الذي يمكن أن تكون ترجمة لها.

وهذا ما يسميه إميرطو إيكو "بسيرورة المعنى غير المحدودة". والسيرورة هي الطريقة التي تؤدي فيها تلك الترجمة إلى متوالية من التأويلات، التي وسمها بورس "بالسيمبوزيس" حين أدرك، أن معنى الممثل، لا يمكن أن يكون إلا ممثلاً آخر. أي ممثل يمكن تأويله في سلسلة غير منتهية من التأويلات (13). ويستخلص من ذلك، بأن جهود بورس وإسهاماته في هذا المجال، لا تندرج في سياق البحث عن مفهوم للعلامة السيميائية فحسب، وإنما هي موجهة نحو إيجاد تبرير فلسفي لمفهوم تداول العلامات في واقع الاستعمال، وإن كان لا يميل إلى إعطاء الفلسفة مكانة متميزة تحتكر بمقتضاها كل يمت بصلة إلى العقلانية.

إن التفسير الإجرائي للمعنى، تفسيراً علمياً، كان من الغايات النهائية، التي جعلت بورس يناشد فلاسفة اللغة والمشتغلين على المعنى، بضرورة التوسل بالمنهج العلمي البرجماتي لبلوغها، إذا ما أرادوا فعلاً، تحديد معاني الألفاظ تحديداً دقيقاً. وذلك بالأبداً المفسر بالكلمة ثم يعقبها بتعريف، بل عليه أن يبدأ بالصفة أو مجموعة الصفات التي يلاحظها، ضمن الأحوال التخاطبية في العملية التداولية، ويضع لها اسماً يميزها، ثم يطلق هذا الاسم، في نهاية المطاف على ما قد لاحظته، وهكذا يصبح تعريف الاسم، هو الصفات التي كانت وقعت في حدود التجربة، مجسدة بالمشاهدة أو المحادثة أو الخطاب. وإذا ما تم بعد ذلك استخراج من هذا التعريف نتائج مترتبة عنه، كانت هذه النتائج مطابقة للواقع (14).

**-التداولية والتفسير التحليلي للمعنى:** استثمر فتحنشتين كثيراً من المبادئ التي نهضت عليها الفلسفة البرجمائية عموماً، ومنهج التفسير الإجرائي للمعنى عند بورس، على وجه التحديد، محدثاً قطيعة تاريخية، وانقلاباً منهجياً، في فلسفة التفسير المنطقي للمعنى، كان من نتائجه إرساء دعائم جديدة، لنظرية مثيرة للجدل، في الفلسفة التحليلية، تعنى بالوصف الدقيق لمختلف استعمالات اللغة، وليس إخضاعها لقوانين الحساب المنطقي فحسب. حيث ترى هذه النظرية، أن اللغة وظيفة تصويرية تقريرية، تنجس إلى العالم الخارجي، وتحاول أن ترسمه، وتعبر عنه بالعلامات، كجزء يمكن إدراكه بالحواس (15). وبالتالي، فإن العبارات التي لا تعبر عن الواقع الخارجي، هي عبارات زائفة، لا معنى لها، كما وصفها بورس من قبل. وعليه، فإن العبارات ذات المعنى، يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. أما العبارات التي لا معنى لها، فليست صادقة ولا كاذبة، وإنما هي مجرد لغو.

فليس للعلامات والرموز، وفق تصور فتحنشتين، دلالات ومعاني، وإنما لها استعمالات ممكنة، في مختلف "الألعاب اللغوية" التي تشكل سفوحاً لسانية، ذات نشاطات اجتماعية أوسع، تحدد "صوراً من الحياة" (16).

شكل هذا التصور واحدا من أهم المرتكزات، التي قامت عليها فلسفات اللغة العادية، في مدرسة أكسفورد- التي ينتمي إليها كل من أوسطين وسورل وكرايس-وما نتج عنها من نظريات، أبرزها نظرية أفعال الكلام، التي أخذت على عاتقها تقويض المبادئ، التي قامت عليها الوضعية المنطقية، للحد من تأثير الخداع الوصفي لمنهجها الشكلي الصارم، الذي لا يقبل من التعابير والخطابات اللسانية، إلا تلك القابلة للفحص والتجريب.

ورغم الانتقادات التي وجهت للوضعية المنطقية. فإن النزعة الاختزالية لمنهجها المنطقي، لدى أقطاب هذه النظرية، بقيت قائمة على مستوى المفاهيم الإجرائية والكشفية، التي كانت وراء إبعاد أنواع الخطاب الأدبي، من منطلق تقديس العلم، ورفض ما سواه. حيث تبني سيرل مبدأ شفرة أو كام le rasoir d'Occam في تصنيفه الثنائي: ( الأسلوب الأدبي/ الأسلوب الخيالي، القول الانجازي/القول الوصفي،الخيالي/اللاخيالي،المعنى الحرفي/المعنى المقالي...)(17).

ورغم إبعاد هذه النظرية للخطاب الأدبي من دائرة اهتمامها، وتركيزها على اللغة العادية، في حالة الاستعمال الفعلي لعلامتها، ورموزها من طرف متكلميها، فإنها زودت تحليل الخطاب، في النقد الأدبي المعاصر، بطاقة معرفية ومنهجية في غاية الأهمية، في ضوء مقاربتها لظواهر لغوية، هي من صميم الخطابات الأدبية، من قبيل الأفعال الكلامية اللامباشرة، وأسماء الأعلام، والأوصاف المحددة، والاستعارة... إلخ. إلى جانب ما قدمته من مفاهيم إجرائية، على نحو، الكلام الفعلي/ والفعل الكلامي الاجتماعي، والمقصدية... إلخ(18).

ففي الفعل الكلامي مثلا، يرى أوسطين، أن التقريرات والعود والاعتذارات والاستفهامات والجمل ذات الصورة الطلبية، والأمرية، والرجائية، وغيرها، مما يندرج ضمن تقييدات من نوع( من الممكن أن يكون كذا...، أعتقد أن... وأتوقع كذا...) كلها على حد سواء أفعال تتحقق بالاستعمال المقنن للغة، وكل فعل لغوي، بما هو فعل مركب، يمكن تحليله بحسب ثلاثة أبعاد، على النحو الآتي(19):

- البعد التعبيري locutoire، ويكمن هذا البعد في قول الفعل ذاته. وكل فعل لغوي في خطاب ما، يفترض انتفاء لأصوات بحسب مستويات اللغة وقوانينها، الصوتية والتركيبية والدلالية. كما يفترض معنى ومحالا إليه لعلامات الجملة. وفي هذا المستوى، تكون الدلالة المعنية، هي الدلالة الحرفية، كما يمكن أن تتحدد في الذهن، بمجرد معرفة القانون الدلالي المستعمل.

-**البعد الثاني**، ويتضمن التلفظ énonciation أي الاستعمال الخاص للجملة؛ فيكون الفعل تعبيراً إنجازياً illocutoire من حيث إحداثه بقول شيء ما، حسب طريقة معينة في مقام محدد. والقدرة التعبيرية لقول معين، يمكن أن تختلف باختلاف الصيغة التي يقال بها -جازمة أو استفهامية أو أمرية أو رجائية... الخ، و/أو الظروف الخاصة بقوله. وهي السياق اللغوي. وكذلك الحالة الخارجة عن نطاق اللغة. وهكذا، فإن قولك: "هل أكون هناك". له قدرة قولية مختلفة عن قولك: "سأكون هناك". وهذا القول الأخير، يمكن، حسب الظروف، أن تكون له قوة مجرد الجزم أو الوعد أو الإنذار أو التهديد... الخ. وهذه القدرة، بالمعنى الثاني، هي في الواقع الوجه العملي والتداولي للمعنى.

-**البعد الثالث للفعل اللغوي**، هو تعبير متعد Perlocutoire يتحقق بواسطة قول شيء. ويستند إلى الآثار التي يحدثها التلفظ في السامعين. وسواء، أكانت آثار التعبير المتعدي منتظرة، أم لم تكن منتظرة، فإنها دائما نتائج خاصة للفعل اللغوي، وليست اصطلاحية، على أساس، أن الآثار المحدثة بحسب الاصطلاح، تابعة للبعد التعبيري الإنجازي. وهكذا، فإن قصد كل متكلم إلى أن يفهمه السامع، هو جزء لا يتجزأ من فعل التعبير الإنجازي.

وهو ما يعني أنه "عندما يتلفظ المتكلم بجملة في مقام تواصلية معين. فإنه ينجز نمطا معيناً، يسميه أوسطين (عملاً تحقيقياً). فعندما أقول لك، وفق هذا التصور: أعدك بأن آتي، فإنني أعدك فعلاً بالإتيان، ويكفي أن أقول أعدك بأن آتي، ليكون الوعد قد تم. "فالفعل من قبيل وعد، هو فعل إنجازي، فهو يحقق إنجاز العمل الذي يصفه" (20). إن قصد الإنجاز عند أوسطين، يمثل القوة التحقيقية الكامنة وراء اللفظ، الذي يظهره المتكلم بتلفظه هذا العمل التحقيقي أو ذاك.

لكننا نرى في مقابل ذلك، أنه إذا كانت الأفعال الإنجازية، لا تحتل القسمة الثنائية المنطقية إلى صادقة أو كاذبة كأفعال المعاينة، من ناحية، فإنها من ناحية أخرى، تخضع للقسمة الثنائية الاجتماعية إلى ناحية أو فاشلة. مما قد يمثل الفعل الإنجازي تجاوزاً، حتى في حالة توفر شروط النجاح التي حددها أوسطين. إن لم يعبر هذا الفعل حقيقة، عن نية قائله. فإذا قال قائل: إني أعدك بكذا... وهو لا ينوي إطلاقاً إنجاز هذا الوعد، أو تصور أنه يكون في وضع لا يسمح له بإنجازه، عندئذ يكون هذا الوعد تجاوزاً. كما أنه قد يكون لاغياً، إن كان القائل لا يتمتع بالصفات المطلوبة اجتماعياً، كعدم الأهلية أو القدرة على أدائه أو ما شابه ذلك.

هذا فضلا على أن كثيرا من العبارات لا تخلو من لبس تحقيقي كقولنا: "شكرا لك". فقد تكون هذه الجملة للشكر، كما قد تكون للوم. فدلالة هذه العبارة، تتوقف على قصدية المخاطب، التي تحددها المواقف أو المقامات، ليس إلا.

يندرج الموقف والمقام ضمن لغة الجسد-وهي سلوك سيميائي- بوصفها لغة طبيعية، تعبر- حسب أوسطين- عن حالة ذهنية لدى جميع الشعوب، تتجسد أثناء العملية التداولية، بالبحث عن أي شيء، أو الحصول عليه، أو رفضه أو تجنبه، في ظروف وأحوال تخاطبية معينة، في سياق يأخذ في الاعتبار تعبيرات الوجه، وحركة العينين، وتقطيب الحاجبين، والإيماءة، ونبرات الصوت وغيرها(21). وهو ما يتيح إمكانية تحديد قصدية المخاطب، على ضوء التفاعل اللغوي، في الحوارات المختلفة، سواء، كانت حوارات كلامية عادية، أو نصوصا أدبية. فكل ما ينجر عن ذلك من تأثير في المتلقي، إنما يرجع في الأساس إلى طرق البحث التداولي والسيميائي، بما تتيحه من إعادة بناء تصور أنواع الفهم، التي يشترك فيها المخاطبون والمتلقون المحتملون سواء بسواء. لا سيما وأن الحدث- لغويا كان أو غير لغوي- حسب كرايس- قد ينطوي على نية الدلالة، كما قد لا ينطوي عليها. مما يجعل دورة الخطاب، في العملية التداولية التواصلية، دورة سيميائية بامتياز، تفترض طرفين إنسانيين، أحدهما مرسل والآخر متلق، حيث تتنوع المقاصد، بتنوع الرغبات والمعتقدات الموزعة بين العناصر المكونة لدورة الخطاب(22).

على ضوء هذا التحليل، اتسعت دائرة تأويل مختلف أنواع الخطابات، واتخذت مسارات ثلاثة، أحدها يقوم على مصادرة مقصدية المخاطب (المرسل) التي تتجلى في رغباته ومعتقداته بشكل أولي، فيما يقوم الثاني على مصادرة مقصدية المخاطب (المرسل إليه)، بناء على ما يعرفه عن مقاصد المخاطب (المرسل). أما الثالث، فيستهدف مصادرة مقصدية الخطاب ذاته، بمعزل عن المقصديتين المذكورتين أعلاه، بوصف الخطاب تجسيدا لتجربة الحياة في ذات المخاطب(المرسل) أو في ذات المخاطب(المرسل إليه)بوساطة أداة موضوعية هي اللغة، وليس تعبيرا عن ذات كل منهما، في حالة الاستعمال اللغوي أو التعبير الأدبي(23).

لهذا السبب، كان داني-فيما نرى-يجهد نفسه في إخفاء أهوائه الجيبيلية (إخفاء مقصدية) عن قارئه، لمنحه حرية أكبر لمصادرة إحدى المقصديات الثلاث في كتاباته، رغم مجاهرته بستم وسب البابوية نهارا جهارا. ويذكر مريدو القناع حالة ذلك الشخص الذي قيل له: "أنت لص يا سيدي،



صدقني "فرد قائلاً": ماذا تقصد بـ"صدقني" فهل تلمح إلى أنني رجل حذر؟" (24). طبعاً كان هذا الرد، مصادرة لواحد من الاحتمالات الثلاثة لتحديد المقصود.

بيد أنه، ورغم ذلك، يبقى المعنى نتيجة حتمية للغة ذاتها، في حالة استعمالها، في لحظة معينة من لحظات انكشاف الخطاب في العملية التواصلية التداولية في نسختها السيميائية. وهذا إذا ما سلمنا أن كل سلوك إنساني دال، هو سلوك سيميائي بالضرورة. عند ذلك، يصبح لا مناص من اتخاذ القارئ نقطة ارتكاز في التحليل التداولي السيميائي النصي، لمقاربة العلاقة الجدلية المبينة بين المؤلف والقارئ من ناحية، وبين القارئ والنص الذي يعبر عن ذاته على نحو يشبه الأنت، بتعبير غادمير، من ناحية أخرى (25).

لكن هذا، لا يبرر نفي ضرورة التركيز على لحظة مجاوزة القارئ نفسه مؤقتاً، حين يعيش ذهنياً تجربة المؤلف نفسها، ويتماهي مع التجارب التي كانت سبباً في ميلاد النص كوسيط لغوي، ينقل فكر المؤلف إلى القارئ، في سياق ما يصفه هوسرل بالاختزال الظاهري (26).

إن تصوراً كهذا من شأنه أن يتيح إمكانية قيام تحليل الخطاب، على منهجين مركبين؛ منهج تداولي يعالج مستويات اللغة، الصوتية والتركيبية والدلالية للنصوص في حالة تداولها، ومنهج سيميائي يعنى بسنن قيمها النصانية وتمفصلات معانها ودلالاتها النفسية والاجتماعية، المستقاة من بيبلوغرافيا المؤلف، وحياته الفكرية الخاصة والعامة.

غير أن هذا يستدعي -فيما نعتقد- مراجعة جذرية لنظرية المعنى ونظرية النص الأدبي على حد سواء، في ضوء الدائرة التأويلية التي يطمح إليها الخطاب السيميائي التداولي في النقد المعاصر، انطلاقاً من مأخذ فتجنشتين على كتاب الاعترافات لأوغسطين، وما أسفرت عنه من نتائج في تفسير المعاني، وتحليل النصوص، لاسيما وأن فتجنشتين اعتبر تفسير المعنى، على نحو ما ورد في هذا الكتاب، تفسيراً قاصراً، رغم أنه يتضمن لفظة سيميائية هامة، لأنه يَحْتَرَل، في نظره، المعاني في الأشياء فحسب، في حين يهمل الاستخدامات الأخرى، كالأمر والاستفهام والتعجب والتحذير والتذمر والتنبيه والنصح والشكر والتوسل والوعد والشتم والاعتذار والقسم ووصف المشاعر ومختلف الظروف والملابسات المرافقة للعملية التلفظية في أحوال الخطاب (27).

ذلك أن الظروف والملابسات المرافقة للحالة التخاطبية في العملية التداولية، هي التي تساعد على تحديد القصدية، من وراء الاستخدام الذي يريده المخاطب. لاحتى ولو كان ذلك، على افتراض، أن هذه الظروف والملابسات لم تكن مختلفة، باعتبار أن التقرير أو النهي، قد يقالان بشكل متقارب.

إن الفرق يبقى قائما، وأن هذا الفرق، يتحدد في طريقة الاستجابة والتطبيق، عند سماع التقرير أو الأمر. ذلك أن للأمر في العملية التداولية، استجابة معينة تختلف عن الاستجابة الخاصة بالتقرير، في تصور فتحنشتين.

- 
- 1- van Dijk(toun.v) sémiotique narrative et textuelle. ed. Larousse.1973.p181-1
- 2- عبد العزيز حمودة: الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، مجلة عالم العكر، ع298، الكويت، 2003، ص111
- 3- زكي نجيب محمود مقدمة الترجمة العربية لكتاب جون ديوي النطق نظرية البحث دار المعارف القاهرة 1960 ص31.
- 4- بورس هو أول من صاغ مصطلح "البراغماتية" الذي استعمله الناقد المغربي أحمد المتوكل.
- 5- سعيد بنكراد: السيرورة السيميائية والمقولات (قراءة في فلسفة بورس السيميائية) مجلة مدارات فلسفية، المغرب، ع2002، 7، ص107.
- 6- Charles. S.Peirce. Ecrits sur le signe. Rassemblés Traduits Et commentés par Gérard Deldalle .Ed. -6 Seuil. Paris .1978.p120.
- 7- تشارلز سوندرس بورس: تصنيف العلامات، ترجمة فريال جيوري غزول، (مقالات ودراسات) دار إلياس المصرية، القاهرة 1986 ص137.
- 8- Peirce.C.S.How.to make our ideas clear. (in the philosophy of peirce.select.ed writingsed by Justus Harcourt Brace and company.N.Y1940p30 -8
- 9- تشارلز سوندرس بورس: تصنيف العلامات، (مترجم سابق)، ص139.
- 10- دانيال تشاندلر: أسس السيميائية، ترجمة د. طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، ط2008، 1، ص73.
- 11- المرجع السابق، ص70.
- 12- لقاسم ازमित: المسارات العامة لتحديد مفهوم العلامة، مجلة فكر ونقد، ع57، دار النشر المغربية، المغرب 2004 ص44.
- 13- المرجع السابق، صص72-73. -أنظر، بورس، المرجع السابق.
- 15- فتحنشتين لودفيج: رسالة فلسفية منطقية، تر، د.د.عزمي إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1968، ص258.
- 16- دوبي فرنان: مدخل إلى فلسفة المنطق، ترجمة، محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص214.
- 17- د.محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشهري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1992، ص8
- 18- المرجع السابق، ص8
- 19- انظر كتاب: Austin ( John Langshaw)
- Quand dire c'est faire. Traduction française de Gille Lane.Ed.Seuil.1970
- 20- روبر مارتن: مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت 2007، ص139.
- 21- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلام- تر- عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، المغرب 1991 ص03.
- 22- المرجع السابق.
- 23- حمد عزام: التلقي والتأويل، بيان سلطة القارئ في الأدب، دار الينابيع، 2007، دمشق، ص227.
- 24- اومبرتو ايكو: التأويل السيميائي والتفكيكية، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000 ص65.
- 25- ينظر: سعيد توفيق، في ماهية اللغة وفلسفة التأويل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2002 ص154.
- 26- تيري إيغلتن: نظرية الأدب، تر، نادر ديب، وزارة الثقافة، دمشق، 1995 ص100-101.
- 27- فتحنشتين، لودفيج: بحوث فلسفية، ترجمة، عزمي إسلام، مراجعة عبد الغفار مكاوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1991، القسم الأول، ص108.